(التوجه الاستراتيجي لتحديد الانفاق الحكومي الأمثل على قنوات الاستثمار بالاقتصاد العراقي)

(Strategic direction to determine optimal government spending on investment channels in the Iraqi economy)

الباحثة: نور شدهان عداي
وزارة المالية
الدائرة الاقتصادية
قسم السياسة الضريبية

Researcher: Nour Shadhan Aday
Ministry of Finance
economic circle
Tax Policy Department
noorsh2@yahoo.com

الملخص:

يهدف البحث إلى إيجاد إستراتيجية تسهم في تحديد أي القناة الاستثمارية الاجدى لزيادة الانفاق عليها في ظل تعدد الخيارات المتاحة أمام الحكومة لبلوغ التنمية القطاعية، ولغرض تحقيق هذا الهدف تم استخدام المنهج الاستنباطي الذي تبنى دلالاته من النظرية الاقتصادية للوصول إلى آسس تطبيقية على الاقتصاد العراقي، مع استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري على قنواته القطاعية المختلفة، فضلاً عن تحليل بيانات مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2014–2022)، كما تم استخدام قائمة الفحص وأخذ عينة مختارة من (50) شخص لغرض الوصول إلى الخيار الأجدى من بين الخيارات المتعددة أمام الحكومة. وقد توصل البحث إلى ضعف توجيه الانفاق الحكومي نحو القطاعات الانتاجية المدرة للإنتاجية والمحفزة للاستثمار تجاه قطاعات الصناعة والزراعة، عليه نرى ضرورة توجيه النفقات الحكومية نحو الاستثمار في قنوات القطاعات الانتاجية من أجل تصحيح الاختلال في هيكل الانفاق الحكومي.

الكلمات المفتاحية: التوجه الاستراتيجي، الانفاق الحكومي، قنوات الاستثمار، الخيارات الاستراتيجية.

Abstract :

The research aims to develop a strategy to work on determining which investment channel is the most effective and can be spent on in light of the multiple options available to the government to achieve agricultural development. For the purpose of achieving this goal, this required the use of the deductive approach, the implications of which were taken from economic theory to reach applied foundations on the Iraqi economy. Using the descriptive analytical approach to analyze data on government spending and investment spending on its various sectoral channels, while analyzing data on the economic sectors' contribution to the gross domestic

product for the period (2022-2014), A checklist was also used and a selected sample of 50 people was taken for the purpose of arriving at the most useful option among the multiple options before the government. The research found a weakness in directing government spending towards productive sectors that generate productivity and stimulate investment towards the industrial and agricultural sectors. Therefore, we see the necessity of directing government expenditures towards investment in productive sector channels in order to correct the imbalance in the structure of government spending.

key words: strategic direction, Government spending, Investment channels, Strategic options.

المقدمـــــة:

اتسعت النفقات الحكومية بعد عام 2003 بشكل مضطرد وكانت هذه الزيادة تصب لصالح الانفاق الاستهلاكي على حساب الانفاق الاستثماري، وإذ أرتبط ذلك الانفاق بسياسة إنفاقية غير رشيدة، ومن ثم أصبحت الخيارات المتاحة لدى الحكومة محدودة وغير قادرة على تلبية متطلبات المجتمع. يضاف إلى ذلك أن الانفاق الحكومي لم يصل إلى المستوى الامثل وفق مبدأ الكفاءة الانتاجية كون الانفاق الاستثماري غير منتج في غالبيته ومنخفض المردود الاقتصادي ولم يؤدي إلى تحقيق التنمية القطاعية والوصول إلى الاقتصاد الحقيقي. لذا على صناع القرار الحث على التوجه الاستراتيجي الذي يحدد توجهات الحكومة للإنفاق على القنوات الاستثمارية وفق الاولويات التي تحقق استثمارات حقيقية من القطاعات المولدة للقيمة المضافة للناتج ومن ثم الوصول إلى رفاهية الفرد والمجتمع.

منهجية البحث

مشكلة البحث: ضعف توجيه الانفاق الحكومي بشكل أمثل انعكس على ضعف كفاءة الانفاق الاستثماري وانخفاض التكوين الرأسمالي في العراق، فضلاً عن عدم توجيهه بشكل فاعل نحو القطاعات الحقيقية. عليه يتبادر السؤال التي تدور حوله مشكلة البحث في الاتي:

- هل هناك توجه إستراتيجي لتوجيه الانفاق الحكومي الامثل على قنوات الاستثمار بهدف تنمية بُنية الاقتصاد بقطاعاته المختلفة وتجاوز مشكلة التشوه الهيكلي في الاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث: يؤسس البحث على الفرضية الآتية " ضعف التوجه للإنفاق الحكومي الامثل والكفوء على قنوات الاستثمار الحقيقية بالاقتصاد العراقي ".

أهداف البحث: يهدف البحث إلى تحقيق الاتي:

1- التعرف على مفهوم الانفاق الحكومي الامثل ومفهوم الاستثمار وتحديد قنواته.

2- تحليل اتجاهات الانفاق الحكومي وقنوات الاستثمار في العراق.

3- وضع إستراتيجية لتحديد الخيار الموائم من بين خيارات السياسة الانفاقية المتعددة بالاقتصاد العراقي.

أهمية البحث: تكمن أهمية البحث في تحديد التوجه الاستراتيجي الذي يراد من خلاله توجيه الانفاق الحكومي صوب القنوات الاستثمارية الداعمة للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي الحقيقي.

منهجية البحث: استخدام المنهج الاستنباطي مع الاستعانة بالأسلوب الوصفي التحليلي لتحليل بيانات الانفاق الحكومي والانفاق الاستثماري على قنواته القطاعية المختلفة، فضلاً عن استخدام قائمة الفحص الالكترونية والاستعانة بعينة متكونة من (50) شخص في اختصاص الادارة والاقتصاد لغرض الوصول إلى الخيار الأجدى من بين الخيارات المتعددة أمام السياسة الانفاقية.

حدود البحث: يتخذ هذا البحث من الاقتصاد العراقي إطاراً لحدوده المكانية، والمدة (2014-2022) إطاراً لحدوده الزمانية.

المبحث الاول: الجانب النظري (الانفاق الحكومي الامثل وقنوات الاستثمار والترابط الاقتصادي بينهما)

Theoretical (optimal government spending, investment channels, and economic interconnection)

أولاً: مفهوم الانفاق الحكومي الامثل

يمثل الانفاق الحكومي جميع المبالغ التي تنفقها الحكومة لشراء السلع والخدمات من أجل إشباع الحاجات العامة وتحقيق المنفعة العامة للمجتمع[1]. ويتم الوصول إلى المنفعة العامة المتحققة من الانفاق الحكومي عندما يتم توجيهه نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى الحكومات إلى ضبط حركة الانفاق الحكومي عند الحدود المثلى[2]. فضلاً عن قيامها بحصر توجهات الانفاق الحكومي ضمن نطاق تعظيم رفاهية الفرد بما يسهم في تحقيق اعلى مستوى من

1)William A Mceachern, **Economics A contemporary Introduction**, south–Western, Cengage learning , USA , 2012, p:354.

2) مجموعة باحثين، **عولمة العمل المصرفي**، (بغداد: مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد (18) ، العدد (211) ، 1998) ، ص151.

الرفاهية العامة للمجتمع ككل وهذا ما يعرف بـ" كفاءة أو أمثلية باريتو" (Pareto Efficiency)[1]. الذي تم تحسينه ليشمل توزيع النفقات بالتساوي دون المساس بمصالح الطرف الأخر[2].

وبذلك يوصف الانفاق الحكومي بالإنفاق المنتج أو الامثل (Optimal government spending) عندما تفوق التغيرات الحاصلة في الناتج المحلي الاجمالي مقدار التغير في الانفاق الحكومي داخل البلد، ويتطلب ذلك أن تكون السياسات العامة قائمة على إعادة النظر في عملية الانفاق الحكومي برمتها، إذ لابد من استخدام الموارد العامة بشكل أكثر كفاءة بما يحقق مردوداً إيجابياً للاقتصاد القومي والمجتمع، وهذا يعني أن يكون هناك ترشيد في الانفاق بما لا يتبعه تخفيض مفاجئ فيه أو كبح نموه بشكل كبير بما يؤثر في السياسة العامة بل يجب التركيز على النفقة وعائدها بمعنى زيادة كفاءة الانفاق الحكومي إلى أعلى درجة ممكنة للوصول إلى رفاهية الفرد والمجتمع في ذات الوقت [3] ويتسم الانفاق على الاستثمار بإنتاجية عالية لما يقوم به الاخير في إعادة التوازن الاقتصادي العام في فترة الركود الاقتصادي من خلال الدور الرئيسِ الذي يقوم به مضاعف الاستثمار في زيادة الإنتاج والتشغيل والاستخدام والدخل القومي[4].

ثانياً: مفهوم الاستثمار وتحديد قنواته

يِعد الاستثمار أحد ركائز النمو الاقتصادي والأداة الفعالة للتنمية الاقتصادية كونه يمثل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي، ويمثل أحد العوامل المحددة للطاقات الإنتاجية إذ لا يوجد إنتاج بدون استثمار ولا يمكن التفكير بزيادة الإنتاج إلا بزيادة الاستثمار الذي يعد خالقاً ومحفزاً للنشاطات الاقتصادية ومحافظاً على الطاقات الإنتاجية القائمة في الاتجاه الذي يعمل على توسيعها، وتتمثل قنوات الاستثمار الرئيسة بالآتي:

1- قناة القطاع الزراعي: يعد من القطاعات المهمة والحيوية في الاقتصاد الوطني لما يتميز به من خصائص تسهم في النهوض بالاقتصاد المستدام وتقدم البلد، ويتسم هذا القطاع

1) لورنس يحيى صالح، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة)، (بغداد: مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (77)، 2009)، ص23.

2) بلال صلاح الانصاري، مبادئ واقتصاديات المالية العامة، (بيروت: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ط1، 2017)، ص23.

3) عماد محمد علي العاني، السياسات المالية والتدخل الحكومي، (بغداد: مكتب العراق للطباعة والنشر، 2018)، ص137.

4) حسام علي داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، (عمان: دار الميسرة للنشر والتوزيع، ط1، 2010) ص99.

بسمات تميزه عن باقي الانشطة الاقتصادية الأخرى لكون فعاليات هذا النشاط ترتبط بتأمين حاجات الانسان وبالأمن الغذائي الوطني وكل ذلك يرتبط بالسياسات العامة التي تتبناها الدولة في مختلف مراحلها التنموية [1].

2- **قناة القطاع الصناعي:** يعد التصنيع الماكنة الاساسية المحركة للنمو الاقتصادي الحقيقي وخاصة في المراحل الأولى للتنمية وأهم مراحل التغيير الهيكلي، إذ أن بعض الدول استطاعت أن تحقق نجاحات اقتصادية من خلال الاعتماد على التصنيع، ويشمل هذا القطاع نوعين من الصناعات الاولى الصناعات الاستخراجية المتمثلة بجميع الصناعات الخاصة بالمشاريع الاستخراجية، والثانية تشمل الصناعات التحويلية الخاصة بالمشاريع (الهندسية، الانشائية، الكيميائية، الغذائية، النسيجية)، ويؤدي النمو في القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية في زيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير [2].

3- **قناة قطاع المباني والخدمات:** يعد هذا القطاع من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد ويقوم بدور مهم فيه لذلك تعتمد عليه المشروعات الاقتصادية الاخرى، فهو يشمل الابنية السكنية والبنى التحتية التي تمارس دورها الايجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية ككل [3] .

4- **قناة قطاع النقل والاتصالات:** يمثل هذا القطاع أساس البنية التحتية التي يعتمد عليها النشاط الاقتصادي وهو بذلك يعد من القطاعات الاساسية والمتداخلة مع بقية الانشطة والقطاعات الأخرى، إذ أن وجود قطاع نقل متطور وكفء يسهم في الارتباط الاقتصادي داخل البلد وخارجه، ويؤدي إلى خفض تكاليف مدخلات الإنتاج الخاصة بالأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى، مما يجعل من الاقتصاد أكثر انتاجية وتنافسية في الأسواق العالمية. وبذلك فإنه القطاع المسؤول عن الربط البيني بين مراكز الإنتاج ومراكز التسويق والاستهلاك بما يخدم مسيرة التنمية داخل البلد [4].

5- **قناة قطاع التربية والتعليم:** يمثل حجر الأساس في ثالوث التنمية البشرية وتتمثل انشطته في توفير الأبنية ومتطلبات الجامعات والمعاهد العليا التي تتركز مشاريعها في إنشاء وتطوير

1) وزارة التخطيط، الأولويات القطاعية في ضوء خطة التنمية الوطنية 2018-2022، (بغداد: ورقة عمل مقدمة إلى لجنة اعداد ستراتيجية الموازنة الاتحادية، 2019) ص11.

2) خالد مصطفى قاسم، الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم وإستراتيجيات التصنيع، (الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر، 2006)، ص25.

3) وزارة التخطيط، مصدر سابق: ص7.

4) وزارة التخطيط، مصدر سابق: ص8.

مباني الجامعات والبنى التحتية الخاصة بها وإنشاء المختبرات والأبنية الخدمية فيها للنهوض بالقطاع التعليمي والارتقاء بمستوى الجامعات، فضلاً عن أنشطة وزارة التربية المتمثلة في الابنية ومتطلبات المدارس الابتدائية والثانوية وضمنها أبنية محو الأمية والاكاديميات العسكرية ومدارس السجون وغيرها[1].

ثالثاً: الترابط الاقتصادي بين الانفاق الحكومي الامثل وتحديد القنوات الاستثمارية

أن عملية المفاضلة بين اوجه الانفاق الحكومي عملية يشوبها التعقيد من قبل واضعي السياسات العامة لاسيما وأن هنالك حاجات متعددة وخدمات عامة ينبغي المفاضلة بينهما لذا لابد أن تحقق النفقة انتاجيتها، إذ أن توزيع النفقات الحكومية على القطاعات الاقتصادية يتم وفق مدى إسهام القطاع في إشباع الحاجات العامة من جهة، ومدى اسهامه في الناتج القومي بما يمارسه من آثار اقتصادية إيجابية يمكن أن تدعم بشكل متزايد آلية مضاعف الانفاق الحكومي من جهة أخرى، من ثم تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد العامة [2].

وتختلف النظريات الاقتصادية في نظرتها إلى تحديد الانفاق الحكومي تجاه قنوات الاستثمار، إذ في ظل الدولة الحارسة تهدف الدولة إلى القيام بوظائفها التقليدية ويكون الانفاق الحكومي هادفاً إلى الإشباع دون المساس بتلك الوظائف، فيما أتسع دور الانفاق في ظل الدولة المتدخلة والمنتجة ليشمل المنفعة الموجهة لتحقيق الأغراض الاقتصادية والاجتماعية[3]. وتذهب النظريات الحديثة للتحول الهيكلي إلى ضرورة أن يستوعب الانفاق الحكومي متطلبات تحقيق التغيير الهيكلي في الطلب والانتاج والتجارة، ويستلزم ذلك القيام بمجموعة من التغييرات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية لاستمرار نمو الدخل القومي، يرافق ذلك انتقال الاقتصاد من الطابع الزراعي إلى الطابع الصناعي يصاحبه تراكم متزايد في رأس المال المادي والبشري، وتغير في الطلب من الحاجات الأساسية إلى السلع المصنعة والخدمات، فضلاً عن تغيير جوهري في الاطار الحضري والاقليمي الذي ينعكس من خلال أتساع المدن على حساب المناطق الريفية، ويحدث ذلك تغيرات في حجم الأسرة والانفاق العائلي للوصول إلى الرفاهية الاجتماعية، وهذا لن يتحقق في الاقتصاد الا من

1) الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ شعبة الاحصاءات، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، نيويورك، 2009، ص302.

2) العاني، مصدر سابق: ص139.

3) طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي، (بغداد: المكتبة القانونية للنشر، بغداد، ط1، 2017)، ص16.

خلال إعطاء أهمية لتحديد اولويات الانفاق الحكومي المختلفة لتحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية[1].

المبحث الثاني: تحليل الانفاق الحكومي الامثل وقنوات الاستثمار في العراق

Analysis of optimal government spending and investment channels in Iraq

اولاً: تحديد الانفاق الحكومي الأمثل بالاقتصاد العراقي

1- هيكل الانفاق الحكومي

يتطلب تعيين الانفاق الحكومي الامثل معرفة هيكل الانفاق الحكومي لان معرفة مكوناته الأساسية تسهم في تقدير أي مكون أمثل لزيادة الانفاق عليه وفق غايات وأهداف الدولة للوصول إلى التغيير الهيكلي المعزز للرفاه الاقتصادي والاجتماعي، ويبين الجدول (1) مكونات الانفاق الحكومي في العراق كالآتي: -

الجدول (1) الانفاق الحكومي ونسبة مساهمة كل من الانفاق الجاري والانفاق الاستثماري فيه بالعراق للمدة (2014-2022) / مليون دينار

السنة	اجمالي الانفاق الحكومي	الانفاق الجاري (التشغيلي)	الانفاق الاستثماري	نسبة نمو الانفاق الحكومي (%)	الاهمية النسبية للانفاق الجاري (التشغيلي) (%)	الاهمية النسبية للانفاق الاستثماري (%)
2014	113,473,516	77,986,166	35,487,350	——	68.7	31.3
2015	70,397,506	51,832,827	18,564,679	(38.0)	73.6	26.4
2016	76,067,433	51,173,425	15,894,008	8.1	67.3	20.9
2017	75,490,114	59,025,654	16,464,460	(0.8)	78.2	21.8
2018	80,873,188	67,052,856	13,820,332	38.1	82.9	17.1
2019	111,723,522	87,300,932	24,422,590	(31.9)	78.1	21.9
2020	76,082,442	72,873,537	3,208,905	(31.9)	95.8	4.2
2021	102,849,660	89,526,686	13,322,974	41.1	87.0	13.0
2022	116,959,581	104,941,090	12,018,491	13.7	89.7	10.3
متوسط المدة					80.1	18.5

المصدر: أعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات.

نلاحظ من الجدول اعلاه أن هيكل الانفاق الحكومي يتسم باستحواذ الانفاق الجاري (التشغيلي) على النسبة الاكبر من إجمالي الانفاق الحكومي الذي بلغت نسبته كمتوسط للمدة (80.1%)، فيما يشكل الانفاق الاستثماري نسبة ضئيلة البالغة كمتوسط مدة نسبة (18.5%) وهذه النسبة لا تشكل ثقل كبير في الاقتصاد.

1) عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1975)، ص85-86.

ونلاحظ أنخفاض معدل نمو الانفاق الحكومي لعام 2015 بنسبة (-38%) نتيجة انخفاض الكميات المصدرة للنفط بعد سيطرة أرهاب داعش على بعض المحافظات وتأثر الانفاق الحكومي من جراء ذلك وأنعكس ذلك على انخفاض نمو الانفاق الاستثماري وانخفاض مساهمته باجمالي الانفاق الحكومي، ثم أرتفع معدل نمو الانفاق الحكومي في عام 2016 بنسبة (8.1%) بعد بدء عمليات التحرير وأستئناف حركة النشاط الاقتصادي ليعاود الانخفاض مرة أخرى عام 2017 بنسبة (0.8%) وعاود الانفاق نموه عام 2018 بنسبة (38.1%) وانخفض للاعوام 2019 و2020 بنسبة (31.9%) على التوالي جراء انخفاض الايرادات العامة التي تمول النفقات الحكومية بسبب ظهور وباء كوفيد وتوقف النشاط الاقتصادي والتصديري لينعكس على انخفاض الانفاق الاستثماري وانخفاض مساهمته، بعدها أرتفع معدل نمو الانفاق الحكومي في عامي 2021 و2022 بعد اعادة الحركة والنشاط الاقتصادي في البلد.

2- قياس انتاجية الانفاق الحكومي

نسعى إلى الوصول إلى الانفاق الحكومي الامثل من خلال إثبات مدى ما حققه من انتاجية خلال مدة زمنية معينة، ويتم الوصول إلى انتاجية الانفاق الحكومي من خلال قياس التغير السنوي الحاصل بالانفاق الحكومي بالنسبة للتغيرات السنوية التي تحدث في الناتج المحلي الاجمالي[1] الذي ندرجه في الجدول (2) الآتي:

1) زينب جبار عبد الحسين الدعمي، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، (بغداد: كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، 2018)، ص17.

الجدول (2) انتاجية الانفاق الحكومي بمكوناته الجاري والاستثماري في العراق للمدة (2014-2022)

السنة	نسبة انتاجية الانفاق الحكومي (%)	نسبة انتاجية الانفاق الجاري (%)	نسبة انتاجية الانفاق الاستثماري (%)
2014	1.7	0.4	4.4
2015	1.4	1.3	1.8
2016	6.1	)1.0(	)11.0(
2017	)0.1(	1.2	0.3
2018	0.4	0.7	)0.8(
2019	11.4	8.8	)28.8(
2020	1.4	0.7	3.1
2021	0.9	0.6	206.1
2022	0.5	0.6	)0.4(

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، نشرات مختلفة.

(2) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

يبين هذا المؤشر المدرج في الجدول (2) إن انتاجية اجمالي الانفاق الحكومي لم تتجاوز نسبته (11%)، أي انه انفاق يخلو من تحقيق الاهداف الاجتماعية والاقتصادية نتيجة عدم كفاءة الصرف لوحدات الانفاق، فضلاً عن التبذير والاسراف مما جعل الانفاق الحكومي غير مجدي اقتصادياً، كما أن انتاجية الانفاق الجاري منخفضة مما يجعله بعيد عن الانضباط المالي والرشادة الاقتصادية، ونفس الأمر بالنسبة لإنتاجية الانفاق الاستثماري فهي منخفضة أيضاً بسبب سوء التوزيع مما يجعله بعيد عن التوجهات التنموية وضعف دوره المحوري في إحداث التنمية والتغيير الهيكلي.

ثانياً: تحديد قنوات الاستثمار الحكومي بالاقتصاد العراقي

يستلزم تعيين قنوات الاستثمار تحديد مسارات الانفاق الاستثماري بالاقتصاد العراقي التي تحدد من خلاله القنوات الاستثمارية التي يتطلب ايلاء الحكومة الانفاق عليها حسب الأولويات

والمتطلبات الملحة. لذا سنسلط الضوء على الانفاق الاستثماري ومعدلات نموه والفرق بين ما هو مخطط وما متحقق كما في الجدول الآتي:

الجدول (3) نسبة التغير في الانفاق الاستثماري ونسبته من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ونسب التنفيذ المالي للمدة (2014-2022) بالمليون دينار

السنة	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الانفاق الاستثماري المخطط	الانفاق الاستثماري الفعلي	نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج (%)	نسبة النمو في الانفاق الاستثماري المخطط (%)	نسبة النمو في الانفاق الاستثماري الفعلي (%)	نسب التنفيذ المالي (%)
2014	267,262,787.8	عدم إقرار الموازنة	35,487,350	13.3	—	—	—
2015	196,203,013.3	41,214,037	18,564,679	9.5	—	(47.7)	67.4
2016	198,774,369.4	25,746,311	15,894,008	8	(37.5)	(14.4)	71.5
2017	224,636,323.2	25,454,018	16,464,460	7.3	(1.1)	3.6	64.7
2018	272,083,889.0	24,650,112	13,820,332	5.1	(3.2)	(16.1)	56.1
2019	276,157,900.0	33,048,506	24,422,590	8.8	34.1	76.7	73.9
2020	217,413,594.1	عدم إقرار الموازنة	3,208,905	1.5	(100.0)	(86.9)	—
2021	.0301,152,800	29,136,869	13,322,974	4.4	—	315.2	45.7
2022	383,062,200	عدم إقرار الموازنة	12,018,491	3.1	(100.0)	(9.8)	–

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات:

(1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، نشرات مختلفة.

(2) وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة

نلاحظ من خلال الجدول (3) أن نسبة الانفاق الاستثماري إلى الناتج المحلي الاجمالي منخفضة ومحدودة التي تبلغ حدودها بين (1.5-13.3%). كما نلاحظ التذبذب في معدل نمو الانفاق الاستثماري الفعلي خلال مدة البحث بسبب سلوك النفقات الاستثماري التي تتبع حركته الايرادات النفطية والتقلبات الحاصلة في أسعار النفط الخام بين الارتفاع والانخفاض بما ينعكس على انخفاض المصروف الفعلي على المشاريع الاستثمارية وفق نظام الدفعات النقدية. ويختلف الأمر بالنسبة لنسب التنفيذ المالي فهي متزايدة لتتجاوز نسبة (60%) لغالبية الاعوام بالرغم من تلكؤ

غالبية المشاريع على ارض الواقع وتوقف البعض منها بسبب ضعف الكفاءة في الانفاق الاستثماري من قبل الجهات المعنية والتباطؤ في عملها.

وكما هو معروف ان الاستثمار هو المرادف لتعبير تكوين رأس المال لكونه يسهم بشكل مباشر في زيادة الأصول الثابتة [1] وبالنظر لما يمثله من مكانة في التغيير الهيكلي فان الحكومة توليه أهمية متزايدة بهدف توسيع الطاقة الإنتاجية، من ثم زيادة قدرة البلد على انتاج المزيد من السلع الرأسمالية مع زيادة الدخل القومي، مما يترتب على ذلك تنامي قدرة الاقتصاد الذاتية على التطور والنمو[2]. لذا نستعرض الاهمية النسبية لمساهمة القطاع الحكومي في اجمالي تكوين رأس المال الثابت مقارنة بمساهمة القطاع الخاص في العراق كما مبين في الجدول الآتي:

الجدول (4) المساهمة النسبية للقطاعيين الحكومي والخاص في اجمالي رأس المال الثابت بالأسعار الجارية للمدة (2014-2022)

القطاع السنة	اجمالي تكوين رأس المال الثابت	القطاع الحكومي (مليون دينار)	القطاع الخاص (مليون دينار)	المساهمة النسبية للقطاع الحكومي (%)	المساهمة النسبية للقطاع الخاص (%)
2014	196,479,637	164,942,288	31,537,351	83.9	16.1
2015	227,763,978	183,616,243	44,147,736	80.6	19.4
2016	235,673,444	184,168,283	51,505,161	78.1	21.9
2017	244,397,643	183,645,918	60,751,725	75.1	24.9
2018	255,256,948	190,371,250	64,885,698	74.6	25.4
2019	281,097,511	210,300,685	70,796,826	84.8	25.2
2020	268,177,230	213,256,249	67,841,262	79.5	25.3
2021	274,637,371	211,778,467	62,858,904	77.1	22.9
2022	271,407,301	212,517,358	58,889,943	78.3	21.7
متوسط المدة				79.1	22.5

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، نشرات مختلفة.

*عام 2022 تقديري لعدم استكمالها من المصدر.

1) Blinder.William Baumol,.J, Alan's, Macroeconomics, 7th Ed, The Dryden Pressruns, 2006 , p :143.

2) كاظم أحمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي، البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، (عمان: دار الأيام للنشر والتوزيع، ط1، 2016) ص 221.

يظهر لنا الجدول (4) أقيام إجمالي تكوين رأس المال الثابت المتمثلة بالإنفاق على الإضافات الجديدة على السلع الإنتاجية بأنواعها كالمواد الاولية والآلات والمعدات والمكائن والمباني المستخدمة في عملية الإنتاج ودور السكن وغيرها التي تشكل جزءاً من الثروة الوطنية وبمجموعها تمثل الإضافات الصافية إلى خزين رأس المال الحقيقي في البلاد[1]. إذ نلاحظ أن هناك اتساع مساهمة القطاع الحكومي في إجمالي تكوين رأس المال الثابت البالغ كمتوسط للمدة نسبة (79.1%)، فيما بلغت مساهمة القطاع الخاص كمتوسط للمدة نسبة (22.5%)، وهذا ما جعل القطاع الحكومي يهيمن على العملية الاستثمارية ويعود سببه إلى قدرة الدولة على تمويل العديد من المشاريع الاستثمارية لاسيما الاستراتيجية ورغم ذلك إن تلك الزيادات في تكوين رأس المال الثابت للقطاع العام لا تمثل زيادات حقيقية أي خلق طاقات إنتاجية جديدة بقدر ما تمثل في جانب كبير منها تعويضاً وتغطية لأثار الدمار المادي والاندثار الفني الذي لحق بالطاقات الإنتاجية القائمة فعلاً، وعلى النقيض من ذلك أن ضعف المنافسة للقطاع الخاص لاسباب متعددة والبحث عن المشاريع ذات الربحية السريعة أسهمت في عزوف القطاع الخاص عن المشاركة الفاعلة في الأستثمار قياساً بالحكومة التي تمتلك مشاريع عملاقة ذات حجوم كبيرة جراء قدرتها على تحمل عبء تكلفة الفرصة البديلة وتحمل المخاطر المتوقعة التي تكتنف عملية الأستثمار.

ثالثاً: أوجه الانفاق الحكومي على قنوات الاستثمار بالاقتصاد العراقي

تعد النفقات الاستثمارية أهم وسائل إحداث التغيير الهيكلي للاقتصاد وتحديد معدل التطور الاقتصادي، ولأجل تحقيق الانفاق الحكومي الأمثل يستوجب إبراز الاولويات الخاصة من تزايد الانفاق الاستثماري نحو القطاعات الانتاجية المولدة للتغير الهيكلي. ويمكن معرفة ذلك من خلال تحليل مكونات الجدول ادناه:

1) عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية – مع اشارة خاصة للعراق، (بغداد: مطبعة الجامعة المستنصرية، 1984) ص280.

الجدول (5) توزيع الانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية وأهميتها النسبية من اجمالي الموازنة الاستثمارية للمدة (2014-2022) / مليون دينار

القطاع / السنة	القطاع الزراعي	نسبتها من الاجمالي (%)	القطاع الصناعي	نسبتها من الاجمالي (%)	قطاع القل والاتصالات	نسبتها من الاجمالي (%)	قطاع المباني والخدمات	نسبتها من الاجمالي (%)	قطاع التربية والتعليم	نسبتها من الاجمالي (%)
2014	740496	2.1	17096286	48.2	1043881	2.9	10783126	30.4	348228	1.0
2015	918833	4.9	14782056	79.6	671954	3.6	1937267	10.4	254569	1.4
2016	239,587	1.5	13,297,532	83.7	273,569	1.7	2,014,730	12.7	68,590	0.4
2017	41,211	0.3	14,203,606	86.3	227,826	1.4	1,901,777	11.6	90,040	0.5
2018	227,788	1.6	11,134,144	80.6	360,054	2.6	2,021,603	14.6	76,744	0.6
2019	300,695	1.2	19,652,918	80.5	2,311,806	9.5	1,900,942	7.8	256,225	1.0
2020	79,435	2.5	831,720	25.9	751,100	23.4	1,331,365	41.5	215,285	6.7
2021	252,668	1.9	8,535,564	64.1	1,601,425	12.0	2,538,502	19.1	394,814	3.0
2022	370,918	3.1	2,412,267	20.1	3,231,562	26.9	5,265,704	43.8	738,040	6.1
متوسط المدة	2.1		63.2		9.3		21.3			2.3

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، دائرة المحاسبة، سلسلة بيانات مالية.

يبين لنا الجدول (5)، التفاوت في توزيع النفقات الاستثمارية على القنوات المختلفة للقطاعات الاقتصادية حسب مؤشر المتوسط العام لمدة البحث التي بينت ضعف في الانفاق على قنوات القطاعات الانتاجية، إذ شكل الانفاق على قناة القطاع الزراعي نسبة (2.1%)، فيما شكل الانفاق على قناة القطاع الصناعي نسبة (63.2%) ويشكل الجزء الاكبر من هذا الانفاق على الصناعات الاستخراجية والجزء الضئيل منه للإنفاق على الصناعات التحويلية. وكان الانفاق على قناة قطاع المباني والخدمات جيداً نوعاً ما البالغ نسبته (21.3%) ليمثل جزء من نشاط الحكومة في السنوات الاخيرة في الاستثمار في الاسكان وبناء المجمعات السكنية لإيواء العدد المتزايد للسكان. فيما شكلت نسبة قناة قطاع النقل والاتصالات من اجمالي الموازنة الاستثمارية (9.3%) ذلك القطاع الذي تتداخل ضمنه مشاريع وزارة الأعمار والإسكان لتصب مشاريعه في إنشاء وتأهيل الطرق والأبنية الحكومية وتأهيلها، فضلاً عن أنشطة النقل الجوي الخاصة مشاريعها في تأهيل المطارات وشراء الطائرات. كما يتضمن نشاط الاتصالات البريد والشبكات المحلية وخدمات الحكومة الالكترونية. وشكل الانفاق على قناة قطاع التربية والتعليم نسبة ضئيلة جداً (2.3%) وأن هذه النسبة المحدودة للإنفاق على هذا القطاع أدت إلى تراجع مؤشرات التنمية البشرية مما أدى إلى زيادة التخلف والبطالة في البلد. ويبين الجدول المدرج في أدناه نسبة الانفاق على بعض الوزارات التي تمثل قنوات استثمارية مهمة في الاقتصاد العراقي كالآتي:

الجدول (6) نسبة بعض الوزارات من الانفاق الاستثماري للمدة (2014-2022) (%)

الوزارة / السنة	النفط	الكهرباء	النقل	البلديات والاعمار	الموارد المائية	الزراعة	الصناعة والمعادن	الصحة والبيئة	التربية	التعليم العالي
2014	89.9	16.5	2.8	2.3	1.9	0.5	1.4	1.9	0.4	1.4
2015	83.1	4.8	0.9	1.9	1.1	0.2	1.7	2.8	0.2	1.4
2016	89.9	2.8	1.4	5.3	1.5	0.0	0.5	1.1	0.0	0.1
2017	51.1	49.3	0.1	3.2	0.2	0.0	4.2	0.1	0.0	0.0
2018	75.9	3.6	0.2	1.2	1.6	0.1	0.4	0	0.0	0.1
2019	77.7	3.8	6.1	1.8	1.2	0.0	0.7	0.1	0.1	0.6
2020	2.3	10.7	1.6	12.7	1.8	0.1	0.5	0.1	0.7	0.6
2021	57.8	4.4	4.0	5.1	1.7	0.0	0.8	0.9	0.2	0.2
2022	11.0	1.5	1.5	11.7	2.7	0.1	0.9	2.7	1.1	0.3
متوسط المدة	**995.**	**10.8**	**2.1**	**5.0**	**1.5**	**0.1**	**1.2**	**1.1**	**0.3**	**0.5**

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

نلاحظ من الجدول (6) أن الانفاق الاستثماري الحكومي محدود بشكل عام ويعكس ثباتاً نسبياً في تطوراته كما مدرج في الملحق (1) / الجدول (1) وكانت نسبة الوزارات منخفضة. إذ كان نصيب القطاعات الانتاجية الزراعة والصناعة ضئيل ويعود سبب ذلك إلى أن غالبية المشاريع الانتاجية متوقفة والبعض الاخر منها يأخذ تمويله من الحكومة تمهيداً لتصفيتها. وأن الانفاق الاستثماري لقناة المباني والخدمات حسب الوزارات الاساسية (النقل، البلديات، الأعمار والأسكان) لا ترقى إلى ما يطمح اليه الاقتصاد العراقي، بل هي غير قادرة على اعادة البنى التحتية مع نسب انجاز متواضعة لغالبية المشاريع الاستثمارية فيما يتعلق بإعمار وتطوير البنى التحتية كشبكات الطرق والمجاري والصرف الصحي والكهرباء والماء وغيرها. فضلاً عن محدودية ما هو منفق على قناة التربية والتعليم لوزارتي التربية والتعليم ذات الارتباط بالتنمية الاجتماعية باعتبارها الجزء الأهم من رأس المال الاجتماعي التي لا تتجاوز نسبتها (1%) من النفقات الاستثمارية، بما يؤكد حجم الانهيار الشامل الذي بلغته المنظومة التعليمية والتربوية، التي لازالت بعيدة جداً عن تأسيس بنية اجتماعية متوافقة مع حاجة الافراد. واستحوذت قناة الطاقة على نسبة كبيرة من الانفاق الاستثماري بنسبة (95.9%) لوزارة النفط ونسبة (10%) لوزارة الكهرباء، رغم ما يؤشره قطاع النفط من ضعف الكميات المستخرجة للنفط، فضلاً عن تردي قطاع الكهرباء بسبب انخفاض تجهيز المحطات الكهربائية بالطاقة التي لم تفِ بمتطلبات الحاجة الفعلية للأفراد.

وبذلك أن عدم توجيه النفقات الاستثمارية صوب قنوات استثمارية بما يسهم في تغيير بنية الاقتصاد وتكريس الطابع الريعي أدت نحو مزيداً من التدهور والتشوه للبنية الاقتصادية للاقتصاد العراقي.

المبحث الثالث: التوجه الاستراتيجي للإنفاق الحكومي الأمثل على قنوات الاستثمار بالعراق

Strategic direction for optimal government spending on investment channels in Iraq

يهدف التوجه الاستراتيجي إلى تنمية وتطوير قدرة صانعي القرار من خلال مساعدتها في التعرف على البدائل المختلفة التي يمكن أن يتم المفاضلة بينها ضمن الأولويات المختلفة، كما إنه يعد الاداة الرئيسة التي تعمل على تنسيق الجهود باتجاه تحقيق الاهداف المراد تنفيذها، وبذلك يتضمن التوجه الاستراتيجي تحديد الابعاد التي تشمل (الرؤية، الرسالة، الهدف الاستراتيجي)، فضلاً عن التحليل الاستراتيجي الذي ينتقي الخيار الأنسب ضمن الاولويات وفق التوجهات الحالية والمستقبلية حسب الأهمية والتأثير النسبيين.

أولاً: أبعاد التوجه الاستراتيجي

تمثل الرؤية صورة وتطلع لما يطمح الاقتصاد العراقي في الوصول اليه في المدى المستقبلي لتعاكس الرؤية الحالية الضبابية إذ تتمثل الرؤية المستقبلية في مجال السياسة المالية للاقتصاد العراقي في سياسة انفاقية موجهة تتطلع إلى اقتصاد مؤسس لتنمية القطاع الحقيقي ومحققة لرغبات الفرد والمجتمع. فيما تمثلت الرسالة في تحقيق الانفاق الحكومي الأمثل من خلال ترتيب الاولويات الملحة للبلد. أما الهدف الرئيسي فيتمثل في زيادة الانفاق على قنوات الاستثمار للقطاعات الانتاجية التي تسهم في تحقيق قيمة مضافة للناتج المحلي الاجمالي مع زيادة معدلات النمو المستهدف في البلد.

ويبين الجدول المدرج في أدناه الاستثمار على القنوات المختلفة للوصول إلى النمو المستهدف للمدى المتوسط حسب الاولويات لكل قطاع حسب مرونات النمو القطاعية بالقيمة المطلقة كالآتي:

الجدول (7) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية الرئيسة بالناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة على اساس سنة 2007 للمدة (2014-2022) مع استخراج معدل النمو المستهدف للمدى المتوسط في العراق

السنة		الاهمية النسبية لقطاع النفط (%)	الأهمية النسبية لقطاع الزراعة (%)	الاهمية النسبية لقطاع الصناعة (%)	الأهمية النسبية لقطاع الخدمات (%)
2014	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة	52.3	4.1	10.4	33.1
2015		58.9	2.5	7.2	31.3
2016		64.4	2.2	6.0	27.3
2017		64	1.9	5.0	29.0
2018		63.7	1.4	4.1	30.7
2019		59.3	3.3	7.8	77.7
2020		59.3	4.7	4.9	31.0
2021		58	3.5	4.7	33.4
2022		60.7	3.2	4.5	31.6
معدل النمو المركـــب (%)	2.2	(1)	4.1	(8.1)	1.6
مرونات النمو القطاعية		(0.5)	(4.1)	(2.0)	(2.0)
معدل النمو الطبيعـــي (%)		3	25	12	1
معدل النمو المستهدف (%)		5	41	20	2
متوسط المدة		60.0	3.0	6.1	36.1

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1) في الملحق (2).

نلاحظ من الجدول (7) ضعف مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي وفق مؤشر المتوسط العام لمدة البحث، إذ بلغت مساهمة قطاع الزراعة نسبة (3%)، في حين بلغت مساهمة قطاع الصناعة نسبة (6.1%)، فيما بلغت نسبة مساهمة قطاع الخدمات نسبة (36.1%)

ويعود سبب التراجع إلى سياسات الحكومة السابقة الخاطئة التي انتجت قطاعات انتاجية ضعيفة القيمة واختلالاً واضحاً في بنية الاقتصاد العراقي تضاعفت خطورته بسبب ضعف استجابة الجهاز الانتاجي للطلب الاستهلاكي المتولد عن تزايد القوة الشرائية بعد تزايد مدخولات الأفراد من تزايد الانفاق الجاري التي تركت أثارها السلبية على تزايد التضخم المستورد عن الاستيرادات. كما أن هيمنة قطاع النفط الخام على هيكل الناتج المحلي الاجمالي البالغ نسبة مساهمته (60%) ما هو الا نتيجة الريعية الاقتصادية التي عمقت من ازدواجية الاقتصاد العراقي وحالة استفراد قطاع النفط في توليد قيمة لا تثمر عن تنمية مصاحبة لإحداث تغيرات في بنية الاقتصاد الهيكلية، وكان لضعف التوجه الاستراتيجي دور بالغ في عدم رسم إستراتيجية مستقبلية لمسار الاقتصاد تحتكم إلى رؤى علمية للواقع لاسيما في مجال تحديد الأولويات لقنوات الاستثمار القطاعية المولدة للتنمية والتغير الهيكلي. وبذلك يحتاج الاقتصاد العراقي للوصول إلى النمو الطبيعي المستهدف على المدى المتوسط عند تحديد معدل نمو نسبته (10%) أن ينمو قطاع الزراعة بنسبة (41%) وينمو قطاع الصناعة بنسبة (20%) والانخفاض التدريجي في معدل نمو قطاع النفط إيذاناً للبدء بالتغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد العراقي.

ثانياً: تحديد الخيار الإستراتيجي

بعد الاعتماد على قوائم الفحص المدرجة في الملحق (3) / الجدول (1) لعينة البحث التي شملت (50) شخص من فئات مختلفة للمختصين في مجال الادارة والاقتصاد، أظهرت النتائج أن مجموع نقاط الاهمية لفقرة المهم جداً والمهم هي لقناة القطاع الانتاجي وفقرة الاقل أهمية جداً هي لقناة قطاع المباني والخدمات وأن فقرة المهم كانت من نصيب قناة قطاع التربية والتعليم، فيما كانت فقرة الاقل الاهمية من قناة قطاع النقل والمواصلات حسب المصفوفة في أدناه:

المخطط (1) المصفوفة الاستراتيجية لتحديد الانفاق الحكومي الامثل على القنوات الاستثمارية

الاهمية النسبية للاستراتيجيات	مهم جداً ومهم (قناة القطاع الانتاجي)	الاقل أهمية جداً (قناة قطاع المباني والخدمات)
مهم (قناة قطاع التربية والتعليم)	تحسين القطاع الانتاجي مع زيادة الاهتمام بالتربية والتعليم (إستراتيجية القوة)	توفير المباني والخدمات مع زيادة الاهتمام بقطاع التربية والتعليم (إستراتيجية داعمة)
الاقل أهمية (قناة قطاع النقل والاتصالات)	الاهتمام بقطاع الإنتاج مع توفير النقل والمواصلات (إستراتيجية بديلة)	توفير المباني والخدمات مع الاهتمام بالنقل والاتصالات (إستراتيجية الضعف)

Source : Koo, Hanah & Chau, Ka-yin& Koo, Leug-chi& Liu, Songhai & Shuen (2011).

A structure SWOT Approach to Develop for government Macau, SAR, Journal of strategic and management, group publishing, Vol.4, No.1, p.73 .

وبعد استخراج النسبة المئوية للتأثير النسبي للاحتمالات المصفوفية حسب المعادلات الرياضية (مهم جداً ومهم × المهم) %، (مهم جداً ومهم × الاقل أهمية) %، (الاقل أهمية جداً × المهم) %، (الاقل أهمية جداً × الاقل أهمية) % نتج عن ذلك المصفوفة الآتية:

المخطط (2) الخيار الاستراتيجي في المصفوفة الإستراتيجية

الاهمية النسبية للاستراتيجيات	مهم جداً ومهم (قناة القطاع الانتاجي)	الاقل أهمية جداً (قناة قطاع المباني والخدمات)
مهم (قناة قطاع التربية والتعليم)	إستراتيجية القوة (%72.90)	إستراتيجية داعمة (%34.20)
الاقل أهمية (قناة قطاع النقل والاتصالات)	إستراتيجية بديلة (%54.0)	إستراتيجية الضعف (%25.20)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على جدول قائمة الفحص بالملحق (3).

أظهرت نتائج قائمة الفحص المدرجة نتائجها بالمصفوفة في المخطط (2)، أن الجانب الأكبر للإنفاق الحكومي يجب أن يتركز على قناة القطاعات الانتاجية فهو (مهم جداً ومهم) لما يحققه الاخير من زيادة المقدرة الانتاجية ورفع مستوى الناتج المحلي، ثم جاءت بعدها قناة قطاع التربية والتعليم (المهم) من خلال الانفاق الامثل على بناء رأس المال الفكري لما يسهم به الاخير من تنمية القطاع المعرفي الذي يجب يأخذ حيزاً مهماً في اولويات الانفاق الحكومي. وتعد قناة قطاع النقل والاتصالات ذات الاهمية في التنمية الاجتماعية وتحقيق الرفاه الاقتصادي الا أنها لا تمثل الاساس التنموي للتغيير الهيكلي في بنية الاقتصاد العراقي فحصلت على (الاقل أهمية) من الاجابات، ولا يختلف أحد حول أهمية قناة قطاع المباني والخدمات كونها تشكل البنى الارتكازية وتحقيق لرفاه الاقتصادي والاجتماعي الا انها تنفرد بكونها مشاريع استثمارية بعيدة المدى لذا انها مثلت (الاقل أهمية جداً) في اولويات الانفاق الحكومي في الوقت الحالي.

وقد اظهرت نتائج إجابات أصحاب الردود بالاستناد إلى المعادلات الرياضية المستخرجة أن الخيار الإستراتيجي الأنسب لتحديد الانفاق الحكومي الأمثل على قنوات الاستثمار في العراق بإتباع **(إستراتيجية القوة)، إذ** حصلت على النسبة الأعلى (72.9%) وهذه الإستراتيجية تركز على الأهمية النسبية للوصول إلى الانفاق الأمثل من خلال التوجه الاستثماري على قنوات تحقق أبعاد تنموية عن طريق التحول من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي والوصول على المدى

الطويل إلى قطاع الخدمات مع زيادة الناتج القومي وتحسين متوسط دخل الفرد والوصول إلى التغيير الهيكلي والنمو الاقتصادي الحقيقي.

الاستنتاجـــات والتوصيـــات

أولاً: الاستنتاجـــات

1- تبين لنا أن هناك ضعف في التوجهات للإنفاق الحكومي الكفء على قنوات الاستثمار الحقيقية بالاقتصاد العراقي وهذا ما أظهرته نتائج انتاجية الانفاق الحكومي المتدنية والانفاق الاستثماري على القطاعات الاقتصادية الانتاجية.

2- الاختلال الواضح في بنية الاقتصاد العراقي المتمثل في تراجع القطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي جراء الطبيعية الريعية والأحادية الجانب للاقتصاد العراقي الذي يرجع سببه إلى عدم التوجه الاستراتيجي الواضح والصحيح.

3- الثبات النسبي في اتجاهات الانفاق الحكومي على القنوات الاستثمارية الانتاجية يعطي مؤشراً لضعف الرؤية لدى وحدات الصرف في تحقيق التنمية والابتعاد على النهج السليم في تحقيق الانفاق الحكومي الأمثل.

4- أن تعطيل الطاقة الإنتاجية نتيجة التدمير الذي لحق في معظم المنشآت الاقتصادية والتلكؤ في غالبية المشاريع الاستثمارية كان سبباً في تدني مستويات الاستثمار الحكومي وبالتالي تراجع إجمالي تكوين رأس المال الثابت في البلد.

ثانياً: التوصيـــات

1- ضرورة إجراء تغيرات هيكلية في توجهات السياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة المالية بشكل خاص والتأكيد على تحديد الانفاق الاستثماري للقطاعات الانتاجية المولدة للقيمة المضافة للناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي.

2- قيام الحكومة بالتنسيق لرسم السياسات الاقتصادية المتناغمة ووضع خطط التنمية القطاعية من خلال توجيه الانفاق نحو تطوير القطاعات الحقيقية لبناء قاعدة انتاجية محلية مرنة تلبي الطلب المحلي وتستجيب للتغيرات في الطلب العالمي.

3- التكامل في المشاركة بين القطاعيين الحكومي والخاص في مجال توسيع قنوات الاستثمار الفاعلة لاسيما المجالات المعززة للنمو المستهدف والتحول الهيكلي التدريجي للاقتصاد العراقي.

4- استخدام منهجية جديدة لتعزيز الانفاق الحكومي الامثل بأساليب علمية مثل تحليل الكلفة / المنفعة، أو كلفة الفرصة البديلة لتعظيم الانتفاع من الانفاق الحكومي.

5- متابعة جميع المشاريع الاستثمارية التي تقوم بها وحدات الانفاق مع وضع جدوى اقتصادية لمشاريع تنفذ حالياً ومستقبلاً من أجل تنشيط الحركة الاستثمارية في البلد

المصـــــادر

أولاً: الكتـب

1- كاظم أحمد البطاط، كاظم سعد الاعرجي، سعدية هلال التميمي (2016)، **البيئة الاستثمارية ودورها في تحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي**، ط1، عمان – الاردن: دار الأيام للنشر والتوزيع.

2- الجنابي، طاهر (2017)، **علم المالية العامة والتشريع المالي**، ط1، بغداد – العراق: المكتبة القانونية للنشر.

3- داود، حسام علي (2010)، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط1، عمان – الاردن: دار الميسرة للنشر والتوزيع.

4- السيد علي، عبد المنعم (1984)، **اقتصاديات النقود والمصارف في النظم الرأسمالية والاشتراكية والأقطار النامية – مع اشارة خاصة للعراق**، بغداد – العراق: مطبعة الجامعة المستنصرية.

5- العاني، عماد محمد علي (2018)، **السياسات المالية والتدخل الحكومي**، ط1، بغداد – العراق: مكتب العراق للطباعة والنشر.

6- قاسم، خالد مصطفى (2006)، **الطاقة الاستيعابية للاستثمار بين التقويم وإستراتيجيات التصنيع**، الاسكندرية – مصر: الدار الجامعية للنشر.

7- محي الدين، عمرو (1975)، **التخلف والتنمية**، بيروت – لبنان: دار النهضة العربية للطباعة

8- الأنصاري، بلال صلاح (2017)، **مبادئ واقتصاديات المالية العامة**، ط1، عمان – الاردن: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

ثانياً: التقارير الرسميـة والمنشـورات

1- الأمم المتحدة، ادارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/ شعبة الاحصاءات، التصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية، نيويورك، 2009.

2- جمهورية العراق، وزارة العدل، جريدة الوقائع العراقية، قوانين الموازنة العامة الاتحادية، سلسلة (2014-2022).

3- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، المجموعة الاحصائية السنوية، سلسلة نشرات.

4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحساء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، تقارير مختلفة.

5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحساء، مديرية الحسابات القومية، التقديرات الفعلية الاجمالي لتكوين رأس المال الثابت في العراق لسنة 2016، 2018.

6- جمهورية العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

7- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، سلسلة بيانات متاحة على الموقع الرسمي للوزارة.

ثالثاً: الرسائل والاطاريح الجامعية

1- الدعمي، زينب جبار عبد الحسين (2018)، إنتاجية الانفاق العام في العراق وإشكالية التفاوت الزمني خلال السنة المالية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء.

رابعاً: البحوث والدراسات العلمية

1- صالح، لورنس يحيى (2009)، إمكانية تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية في ظل نظام السوق (دراسة تحليلية للبيئة كحالة خاصة)، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد (77).

2- مجموعة باحثين (1998)، عولمة العمل المصرفي، مجلة اتحاد المصارف العربية، المجلد (18)، العدد (211).

3- وزارة التخطيط، الأولويات القطاعية في ضوء خطة التنمية الوطنية 2018-2022، ورقة عمل مقدمة إلى لجنة اعداد ستراتيجية الموازنة الاتحادية، 2019، بغداد.

خامساً: المراجع الأجنبية

1- Baumol, Blinder.William.J, Alan's (2006), Macroeconomics, 7th Ed, The Dryden Pressruns.

2- Koo, Hanah & Chau, Ka-yin& Koo, Leug-chi& Liu, Songhai & Shuen (2011) ,A structure SWOT Approach to Develop for government Macau, SAR, Journal of strategic and management, group publishing, Vol.4 , No.1.

3- Mceachern,William A(2012),Economics A contemporary Introduction, south–Western, cengage learning , USA.

الملحق (1) الجدول (1) توزيع الانفاق الاستثماري على بعض الوزارات المهمة للمدة (2014-2022) (%)

السنة	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الداخلية	63692	124347	296,635	22,873	50,093	92,711	3,178	102,515	120,606
الدفاع	7036749	30588	8,345	7,793	10,087	6,009	7,105	33,141	0
النفط	14286884	13681337	12,431,240	12,491,532	10,495,330	18,986,032	280,874	7,704,965	1,323,998
الكهرباء	2718435	657924	687,547	1,581,844	475,302	455,524	343,290	580,784	181,777
النقل	382348	211276	44,192	12,688	18,950	1,494,482	51,552	538,548	181,777
البلديات والاشغال	934101	73033	81,174	519,566	161,592	439,266	408,856	680,740	1,411,586
الاعمار والاسكان	943512	27568	288,27						
الموارد المائية	676641	19875	231,08	35,888	216,83	283,572	58,294	223,780	321,377
الزراعة	75095	24788	5,198	3,243	1,724	5,903	7,659	4,976	7,303
الصناعة والمعادن	227421	230808	123,891	134,892	48,521	89,654	114,367	103,467	103,128
الصحة والبيئة	469955	89638	145,073	10,888	69,986	16,253	33,521	124,361	330,285
التربية	130435	30601	4,925	20	0	23,526	23,861	20,032	132,618
التعليم العالي	264467	64559	10,197	4,601	20,661	19,515	9,238	28,731	42,018

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، سلسلة بيانات غير منشورة.

الملحق (2) الجدول (1) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (2014-2022)

السنة	الناتج المحلي الاجمالي	قطاع النفط	قطاع الزراعة	قطاع الصناعة	قطاع الخدمات
2014	179,481,182.9	93,811,856.90	7,309,016.0	18,702,509	59,330,098
2015	184,497,573.9	108,624,648.40	4,613,210.7	13,278,102	57,728,796
2016	209,986,370.5	135,142,908.90	4,598,970.6	12,594,819	57,399,246
2017	202,608,171.1	129,589,085.30	3,863,223.0	10,098,985	58,806,412
2018	200,895,628.0	127,885,395.70	2,854,921.8	8,295,326	61,663,873
2019	224,124,576.8	133,000,811.50	7,430,434.9	17,429,390	174,188,586
2020	196,313,192.0	116,424,709.30	9,222,958.8	9,538,186	60,856,899.3
2021	199,277,806.0	115,485,658.80	6,955,108.3	9,310,040	66,626,435.7
2022	213,164,407.0	129,424,554.20	6,763,062.0	9,487,926	67,358,758

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي والدخل القومي، تقارير مختلفة.

الملحق (3) الجدول (1) قائمة الفحص

ت	الفقرات	الأهمية (1-10%)	التأثير (1-10%)	الأهمية النسبية	التأثير النسبي
	أولاً: قناة القطاعات الانتاجية				
1	ما مدى مساهمة الحكومة بالانفاق الاستثماري على القطاعات الانتاجية من اجمالي الانفاق الحكومي؟	8	9	0.3	2.7
2	ما هي الاهمية المحددة بالانفاق على القطاعات الانتاجية؟	7	9	0.3	2.7
3	هل حقق الانفاق الحكومي أهدافه في تحسين واقع القطاعات الانتاجية؟	9	9	0.4	3.6
	المجموع	24		%1	9.0
	ثانياً: قناة قطاع المباني والخدمات				
1	ما مدى مساهمة الحكومة بالانفاق الاستثماري على المباني والخدمات من اجمالي الانفاق الحكومي؟	7	3	0.4	1.2
2	ما هي تحديدك للاهمية النسبية للانفاق الحكومي على قطاع المباني والخدمات؟	9	4	0.5	2
3	هل أسهم الانفاق الحكومي في تطوير قطاع المباني والخدمات؟	4	5	0.2	1
	المجموع	20		%1	4.2
	ثالثاً: قناة قطاع النقل والاتصالات				
1	ما مدى مساهمة الحكومة بالانفاق الاستثماري على قطاع النقل والمواصلات من اجمالي الانفاق الحكومي؟	6	6	0.4	2.4
2	ما هي الاهمية المحددة بالانفاق الحكومي على قطاع النقل والمواصلات؟	5	7	0.4	2.8
3	هل حقق الانفاق الحكومي أهدافه في تطوير قطاع النقل والمواصلات؟	3	4	0.2	0.8
	المجموع	14		%1	6.0
	رابعاً: قناة قطاع التربية والتعليم				
1	ما مدى الاهمية النسبية للأنفاق الحكومي على قطاع التربية والتعليم؟	8	9	0.4	3.6
2	هل هناك توجيه في توزيع الانفاق الحكومي نحو تحقيق الاهداف الاجتماعية؟	6	8	0.3	2.4
3	هل حقق الانفاق الحكومي تحسين واقع التربية والتعليم؟	7	7	0.3	2.1
	المجموع	21		%1	8.1

الجداول إعداد الباحث: العمود (1) و(2) تم أستخراج الأهمية والتأثير بالأعتماد على الوسط الحسابي البسيط لنتائج عينة البحث.

العمود (3) تم أستخراجه بالأعتماد على المعادلة (الأهمية النسبية = درجة الأهمية / مجموع درجات الأهمية).

العمود (4) تم أستخراجه بالأعتماد على المعادلة (التأثير النسبي = التأثير × الأهمية النسبية)